لقد كان ضمن الاولويات التي ركز عليها خطاب سمو امير البلاد المفدى في حفل تخريج الدفعة السابعة عشرة، من طلبة جامعة قطر هو توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بحيث تخدم ابحاثها ودراساتها العلمية التنموية للدولة في مختلف المجالات.
وتعد كلية الادارة والاقتصاد من ابرز الكليات التي تقع على عاتقها مسئولية الارتباط المباشر بالمجتمع من خلال الخدمات العديدة والتي تقدمها للمؤسسات ووزارات الدولة بحيث يتطلب منها ذلك ان تطور باستمرار من خططها وبرامجها بما يحقق مهامها واهدافها ويلبي احتياجات الدولة.

د. يوسف عبيدان عميد كلية الإدارة والاقتصاد «للشرق»:

وضعنا خطة دراسية جديدة لملاءمة المتغيرات والمستجدات وخدمة قطاعات الدولة

احتياجات السوق القطري من تخصصات الكلية تفوق أعداد خريجي وخريجات السنوات القادمة

حوار: منتصر الديسي

د.يوسف عبيدان عميد كلية الادارة والاقتصاد

«في سطور»

- حاصل على الدكتوراه في فلسفة السياسة عام ١٩٨٢ من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بمرتبة الشرف الاولى.
- عمل في السلك الدبلوماسي منذ عام ١٩٧١ حتى وصل الى درجة سفير
- تم نقل للعمل بجامعة قطر في كلية الادارة والاقتصاد وفي عام ١٩٩٠ رقي الى درجة استاذ مساعد وفي نوفمبر من هذا العام انتخب عميدا لكلية الادارة والاقتصاد.
- له العديد من الابحاث في العلوم السياسية منشورة في بعض المجلات العلمية المحكمة.

كما أن له العديد من المؤلفات في العلوم السياسية منها:
١ ـ معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر
٢ ـ دراسات في علم السياسة.
٣ ـ التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في النظر والتطبيق
٤ ـ النظام الدبلوماسي والقنصلي في قطر نشأته وتطوره.

تلك الخطط والمهام كانت محور اللقاء الذي اجرته «الشرق» مع الدكتور يوسف عبيدان عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة قطر بعد توليه مهام منصبه الجديد حيث تحدث في البداية عن خدمات الكلية للمجتمع قائلا: انطلاقا من المبدأ الرسالي الذي تقوم به الجامعة وهو خدمة المجتمع والاستجابة لاحتياجاته في مختلف المجالات من خلال انشطتها التعليمية وابحاثها لذلك فقد حرصت كلية الادارة والاقتصاد ان تكون نشاطاتها باستمرار مرتبطة بمؤسسات المجتمع الحكومية والمختلطة والخاصة وذلك عن طريق قيامها بمهام الاستشارات المالية والاقتصادية والادارية ومن خلال برامج التدريب والتنمية الادارية التي تقدمها الكلية من جانبها منفردة او بالتعاون مع الاجهزة الاخرى مثل ديوان الخدمة المدنية والمجلس الاعلى للتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء ووزارة الشئون البلدية والزراعة ووزارة العدل والمالية وغير ذلك من الوزارات والاجهزة الحكومية. واضاف: ومن ضمن الخدمات الاساسية التي تقدمها كلية الادارة والاقتصاد للمؤسسات والوزارات قيامها باعداد دراسات الجدوى المالية والاقتصادية للمشروعات المختلفة الاهلية والمختلطة والحكومية اضافة الى وجود برامج للتعليم المستمر والمفتوح يمكن ان تقدمها الكلية للمواطنين مباشرة من خلال برامج تعليمية وعلمية تتناول اساسيات الادارة لغير الاداريين، وادارة المشروعات الصغيرة والمحاسبة لغير المحاسبين، الحاسب الآلي، ويستفيد من هذه البرامج المواطنون الذين يريدون انشاء وادارة مشروعاتهم الخاصة.

ولدى سؤاله عن الخطة الجديدة لكلية الاقتصاد والادارة قال: لقد تم تشكيل لجنتين لوضع تصور لخطة الكلية اخذت بعين الاعتبار المستجدات والمتغيرات المفروضة في سوق العمل المحلي حيث يتم تحديث الخطة الدراسية الحالية لتكون اكثر استجابة مع الاحتياجات المتجددة للخريجين. وذلك لان المجالات العلمية التي تقوم عليها الكلية هي مجالات يتسارع فيها التطور ولابد من مواكبته واضاف: الا انه تبقى خطوات ضرورية لاقرارها مثل عرضها على مجلس الكلية ومؤتمر علمي تشارك فيه الكليات الاخرى ثم مجلس الجامعة.

وقال: لكن سوف يشهد تطبيق الخطة القديمة على الطلبة المسجلين بالكلية لحين تخرجهم. وذلك لان اي خطة دراسية جديدة يتم تطبيقها فقط على الطلبة الجدد الذين يلتحقون بالكلية اعتبارا من العام الجامعي التالي لاقرار الخطة واعتمادها من مجلس الجامعة.

○ ماهدى استيعاب السوق القطري للخريجين في الكلية؟ وهل يتم وضع خطة لفهم احتياجات السوق؟

قال: في اخر دراسة حول هذا الموضوع ثبت ان احتياجات سوق العمل الحكومي فقط من خريجي الكلية للسنوات القادمة يزيد كثيرا على اعداد الخريجين المتوقعين حيث ان سوق العمل القطري تشهد انطلاقة جديدة مع مشروعات الدولة خاصة فيما يتعلق بمشروعات الغاز والتصنيع المختلفة كذلك فانه في حالة عدم التوظيف الحكومي او توظيفهم في المؤسسات والهيئات العامة فان تخصصاتهم بكلية الادارة تفيدهم اذا هم اتجهوا لتكوين مشروعات خاصة بهم. واضاف: اما فيما يتعلق بالسؤال حول وضع خطة لفهم احتياجات السوق فانني بهذا الصدد اشير الى ان الجامعة تقوم حاليا بدراسة شاملة لحصر وتحديد هذه الاحتياجات بحيث تتمكن من وضع ما يلائمها من برامج دراسية واخذها بعين الاعتبار في اي خطط جديدة.

○ كم يبلغ عدد الطلبة المسجلين في الكلية والخريجين؟

ـ قال: يبلغ عددهم ٧٠٠ طالب وطالبة منهم ٤٥٥ طالبا و٢٤٥ طالبة واضاف فيما يبلغ عدد الخريجين ٣٤٩ خريجا وخريجة منذ تخرج اول دفعة عام ١٩٨٨/١٩٨٩ واضاف: ويلاحظ بصفة عامة ان اعداد الخريجات كانت اكثر من اعداد الخريجين الذكور حيث كان عددهم ١٥٤ خريجا مقابل ١٩٥ خريجة وذلك قبل ثلاثة اعوام ولكن تم تعديل سياسة القبول اعتبارا من ١٩٩١/١٩٩٢ واصبحت اعداد الخريجين الذكور تزيد على عدد الخريجات الاناث.

واضاف: ونحن حريصون سنويا على الاتصال بخريجي الكلية ودعوتهم للقاء بهيئة التدريس للتعرف على ارائهم وملاحظاتهم بشان مدى ملاءمة برامجهم الدراسية للاعمال التي يقومون بها ومقترحاتهم بتطوير هذه البرامج، وكذلك فان الكلية على اتصال بكثير من جهات العمل للتعرف على انطباعها وملاحظاتها بشان مستويات الخريجين.

وقال: وتلك الملاحظات كانت احد الاسباب التي استشعرت من خلالها الكلية قبل عام تقريبا ضرورة وضع خطة دراسية جديدة السالفة الذكر مما يتلاءم مع المستجدات واحتياجات السوق. وذلك اتفاقا مع الاهداف التي تحددت لكلية الادارة والاقتصاد.

وفيما يلي موجز عن هذه الاهداف في اعداد الكفاءات البشرية المؤهلة تاهيلا عاليا في مجالات الادارة والاقتصاد والمحاسبة وتطوير المعرفة واستثمارها عن طريق البحث العلمي والدراسات في المجالات المحاسبية والادارية والاقتصادية اضافة الى اعداد وتنفيذ متابعة البرامج التدريبية للعاملين في الاجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وان تكون الكلية مصدرا للمعلومات لتقديم الاستشارات والخبرات للاجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للمساهمة في تحقيق تطلعات الدولة والمجتمع لدفع عجلة التنمية.

○ هل توجد فرص عمل ملائمة للخريجات في الكلية؟

ـ قال: التخصصات العلمية للخريجات تتيح لهن فرص عمل جيدة في سوق العمل وفي ظروف تتفق مع الشريعة الاسلامية الغراء ومع تقاليد مجتمعنا واعرافه المستقرة حيث انهن يستطعن العمل في الاعمال الادارية والمالية والمحاسبية والمعلومات والاحصاء، وهذه لها مجالات ذات طبيعة مكتبية ويمكن للخريجات ان يعملن في ظروف عمل تحترم خصوصياتهن في كل جهة حكومية او مؤسسة او هيئة وبعبارة اخرى يستطعن العمل فيما تسمية المكاتب الخلفية بعيدا عن الاختلاط او الاتصال المباشر بالجمهور.

واضاف: من هنا فانه لاتوجد اي مشكلة في توظيف الخريجات فهي مشكلة متوهمة ذلك ان كثيرا من جهات العمل مازالت تتردد وتتحفظ في تعيين او توفير ظروف العمل المناسبة لهن، كما ان بعض الجهات وضعتهن في وظائف لاتتناسب مع طبيعة تاهيلهن العلمي، رغم ان نوعية هذا التاهيل يحتاجه المجتمع، بل وتحتاجه نفس الجهة التي تعمل بها الخريجة.. هل يعقل مثلا ان توجد جهة لاتحتاج الى محاسبات او اداريات او متخصصات في المعلومات او غير ذلك.. علينا ان ننظر الى المشكلة في ضوء الضرورات التي تحيط بنا وفي ضوء محدودية القوى العاملة القطرية وانخفاض مساهمتها في قوة العمل خاصة في القطاعات غير الحكومية خاصة ان مجلس الوزراء الموقر يرعى دائما الاتجاهات الخاصة بتقطير الوظائف ولاسبيل لذلك الا باستيعاب المراة القطرية المؤهلة في سوق العمل وتوفير فرص العمل الكريمة لها دون اخلال او تفريط بمسئولياتها الاجتماعية الاخرى.